غموض على ضفة النيل: حدود المعارضة في مصر

بقلم ستيفن أ. كوك، مجلة شؤون خارجية؛ آذار / نيسان 2009

موجز:

إن كتاب " مصر بعد مبارك" للكاتب بروس روثرفورد هو جهد طموح لشرح الكيفية التي يمكن فيها للإخوان المسلمين، السلطة القضائية، وقطاع الأعمال أن يعملوا بشكل متواز، إن لم يكن معاً تماماً، للتأثير على مستقبل مصر السياسي.

من الصعب التصديق اليوم، على العكس من أربع سنوات فقط، بأن العالم العربي يبدو على شفير تغيير دراماتيكي. فإبان ما دعي بالربيع العربي أوائل 2005، ذهب العراقيون الى صناديق الإقتراع للمرة الأولى منذ موت صدام حسين، إنسحبت سوريا من لبنان بعد نزول مليون متظاهر الى وسط بيروت، ونظمت العربية السعودية إنتخابات بلدية. أما في القاهرة، فقد أصبح الناشطون على إمتداد الطيف السياسي، أكثر دهاء وثقة بالنفس، مجبرين نظام الرئيس حسني مبارك على تقديم نفسه كنظام ذي عقلية إصلاحية، الأمر الذي حل القيود الموجودة على المعارضة. وكانت إفتتاحيات الصحف الغربية تسأل، بظفر، إن كان الشرق الأوسط قد وصل أخيراً الى تلك المرحلة الإنقلابية الأسطورية.

أما ضمن إدارة بوش، في كل الأحوال، فقد كان هناك عدم إرتياح يمكن تبيانه، تحديداً عندما كان الأمر يتعلق بالتطورات في مصر. فالمسؤولون الأميركيون كانوا قلقين حول كيفية التفاعل، ليس لأنهم تساءلوا حول "الإستراتيجية المتقدمة للحرية" للرئيس جورج دبليو بوش، وإنما لأن التحول السياسي في مصر مثل أحجية سياسية لا حل بسيط لها. فمن جهة، مبارك ومساعديه أشخاص غير محبوبين بالعمق؛ ومن جهة أخرى، كانت المعارضة ضئيلة من جهة الديمقراطيين والليبراليين وشديدة من جهة اليساريين، فالناصريون والإسلاميون، كلهم عارضوا بعمق الولايات المتحدة. أما عل النطاق الأوسع، فقد كانت المعارضة منقسمة الى خطوط متصدعة، الأمر الذي أربك الحياة السياسية المصرية على مدى ستة عقود. إذ كان من الصعب الإعتقاد بأن بإمكان هذه المجموعات، بالعمل بمفردها أو بإئتلاف، إزاحة مبارك عن الحكم.
منذ إنقلاب تموز 1952 الذي أطاح فيه الكولونيل جمال عبد الناصر و"ضباطه الأحرار" الملك فاروق الأول، كان السؤال المركزي الذي واجه المصريين هو: ماذا يجب أن تكون عليه إيديولوجية الدولة؟ للوهلة الأولى، يبدو الجواب واضحاً. فبعد وقت قصير من إحكام قبضتهم على السلطة، سرعان ما تخلى "الضباط الأحرار" عن خططهم لإصلاح النظام السياسي المصري لصالح نظام جديد مبني على القومية وعلى إشتراكية متغيرة صعبة التعريف، وأسسوا، بسرعة، سلطة فريدة، سلطة لا يزال المتحدرون منها يمارسون سلطتهم حتى اليوم. مع ذلك فقد كان على القادة المصريين المعاصرين لتلك الفترة أن يدافعوا بعمق، وتكراراً، عن البدائل الجذابة للنظام المبني من قبل " الضباط الأحرار". ومع المصرين المستعدين لإنتقال حتمي للسلطة – سيحتفل مبارك هذا العام بعيد مولده الـ 81 والذكرى الـ 28 لحكمه – فإن المنافسة على أشدها. أما المنافس الرئيس، كما دوماً، فهي الحركة الإسلامية.
رغم أن الرهان على التغيير في القيادة في القاهرة أكثر تدنياً، بشكل لا بأس به، بالنسبة لصناع السياسة والمحللين الأميركيين منه بالنسبة للمصريين، فإن إحتمال التغيير أشعل جدلاً مثيراً في واشنطن. ونذكر هنا ملحق حديث للحوار هو كتاب " مصر بعد مبارك: الليبرالية، الإسلام، والديمقراطية في العالم العربي" Egypt After Mubarak: (Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World) للكاتب بروس روثرفورد. إن القراء الباحثين داخل الكتاب عمن سيخلف مبارك سيخيب أملهم؛ هناك ثرثرة صغيرة بهذا لخصوص في هذه الصفحات. (التوقعات بأن

جمال إبن مبارك يتم إعداده للرئاسة.) لكن مع ذلك فإنهم سيكافئون على القراءة بفضل مجهود روثرفورد الطموح لشرح كيفية تمكن الإخوان المسلمين، السلطة القضائية، وقطاع الأعمال من العمل بشكل متواز، إن لم يكن معاً تماماً، للتأثير على مسار البلاد بمرور الوقت. هذه مقاربة روائية لتحليل الحياة السياسية المصرية، فالرؤية التقليدية القائلة بأنه برغم مواجهة قادة مصر لتحديات إقتصادية وسياسية لا تعد ولا تحصى، فإن الدولة نادراً ما تكون مقيدة ومحصورة، هذا إذا حصل، فهي تملك قوة نارية كبيرة جداً في نظامها.

حامي الإخوان

كان الهدف المستمر طوال السنين لهذه القوة النارية الإخوان المسلمين، الجماعة الإسلامية التي أسسها حسن البنا عام 1928 لإنقاذ المجتمع المصري مما إعتقده تأثير الغرب الفاسد. كانت مهمة الإخوان إعادة أسلمة مصر من تحت من خلال الوعظ، التعليم، أعمال البر، وحتى العنف (ما بين فترتي الأربعينات والستينات). وأمل الإخوان المسلمون بحصول الرعاية والتبني في أوساط الجماهير المصرية المطالبة جداً بنظام مبني على الإسلام بحيث يكون على قادة مصر إما الإعتراف به أو أنهم يُكنسون. وعندما بدأت " حركة الضباط الأحرار" بالتبلور في أواخر الأربعينات، وجدت لها حلفاء في حركة الإخوان. ولم يقاسم جميع أعضاء الحركة رغبة الإخوان ببناء مجتمع ملتزم بشكل وثيق بالقانون الإسلامي، لكنهم أيدوا معارضتهم المستمرة لمشروع الغرب الإستعماري في مصر والشرق الأوسط الكبير. وإحتضن " الضباط الأحرار" والإسلاميين نفس المشروع القومي.

وفي خلال الـ 60 عاماً منذ إنقلاب " الضباط الأحرار"، كُتب الكثير عن حركة الإخوان وعلاقتها بالنظام السياسي المصري. أما هذه الأيام، فيميل المراقبون الغربيون الى الإنقسام بخصوص تفسيرهم للمنظمة. فعند أحد طرفي الطيف هناك صحيفة "وول ستريت جورنال، التي كتبت في إفتتاحيتها في خريف 2005 بأن حركة الإخوان تمثل حركة إسلامية حقيقية لا يمكن لواشنطن تجاهلها من دون تقويض قضيتها بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. من جهة أخرى، هناك المشككون، الذين يعتبرون الإخوان المسلمين متطرفين. وقد لخص حاكم ولاية ماساشوستس، "ميت رومني"، هذا الشعور خلال مناظرة رئاسية أولية في 2007 بخلط حزب الله، حماس، القاعدة، والإخوان المسلمين معاً فيما سماه " المجهود الجهادي العالمي الرامي الى إنهيار جميع الحكومات الإسلامية المعتدلة وإحلال حكم الخلافة الإسلامية محلها". وبين هاتين المجموعتين هناك باحثون ذوي رؤية أكثر تعبيراً عن ظلال الإختلاف، والذين يزعمون بأن المنظمة قد تطورت، مع قادتها الأصغر سناً المعتنقين بمشروعهم لأجل مصر لمبادئ المحاسبة، الشفافية، التسامح، وحكم القانون. أما الآخرون، وبرغم أنهم يعترفون أيضاً بالتغييرات الأخيرة الحاصلة داخل الإخوان المسلمين، فإنهم أقل عاطفة وتفاؤلاً بشأن المنظمة؛ فبعد كل شيئ، لم تنكر المنظمة مطلقاً هدفها التاريخي بتأسيس دولة إسلامية مبنية على أساس تفسير للشريعة معاد للديمقراطية بصلبه.

أما بالنسبة لروثرفورد، فإن نشوء حركة الإخوان المسلمين وتطورها وبروز إصلاحيين ليبراليين أمر يمكن إثباته، مع الإستثناء اللافت لموقفهم من حقوق المرأة. واضعاً لغته العربية قيد الإستخدام الجيد، يدرس روثرفورد مباشرة ومن المصدر الأصلي تصريحات القياديين في الإخوان المسلمين لتقديم رواية شاملة عن سجل المنظمة على مدى الـ 30 عاماً الماضية. إن رواية روثرفورد متطلبة إهتماماً خاصاً لأنها، وعلى خلاف عدد من التحليلات الغربية للحركة، التي تميل لإبراز الإخوان كحركة ساكنة وراكدة، تنم عن فهم معقد لتطور الحركة. فروثرفورد لا يثبت فقط بأن المنظمة لم تتورط في العنف خلال هذا الوقت وإنما يثبت أيضاً بأنها إستطاعت، وبشدة، تدبر المشاركة في إنتخابات مقيدة ومعينة الحدود برغم تصنيفها خارجة عن القانون، وذلك بالقيام بتحالفات مع أحزاب من مختلف الميول الإيديولوجية و تقديم منبر إنتخابي كان، وبطرق عديدة، ليبرالياً بشكل لا يمكن إخطاؤه.

مع ذلك، وإذا ما كان روثرفورد يظهر بأن حركة الإخوان قد كسبت مرشحين إصلاحيين ، فإنه فشل بشرح السبب الذي جعلهم هم أنفسهم متحولين الى هذه الدرجة، إذ يبدو بأنه يصنع قضية قابلة للمقارنة لتلك التي للعالم السياسي "ستاتس كاليفاس"، الذي إحتج بالقول في كتابه " صعود الديمقراطية المسيحية في أوروبا" (The Rise of Christian Democracy in Europe) بأن الأحزاب الدينية لأوروبا القرن العشرين أصبحت، في النهاية والى حد كبير،الديمقراطيات المسيحية العلمانية اليوم لأسباب لم يكن لها علاقة كبيرة جداً بالإلتزام الإيديولوجي بالمبادئ الديمقراطية. بالأحرى يمكن القول بأن دمجاً للضوابط السياسية والمصلحة الشخصية التي واجهت كل من قادة الأحزاب والكنيسة أدت، وعن غير قصد، الى إنتاج الأحزاب المعاصرة. إن رواية روثرفورد تعرض للقول بأن الحوافز والضغوط السياسية المختلفة أجبرت قادة الحركة الإسلامية المصرية الى مواصلة طريق التحديث. هذه إضاءة هامة، حيث أنها

تتضمن القول بأن حركة الإخوان المسلمين، على غرار أحزاب أوروبا الدينية على مدى قرن مضى (أو، مؤخراً جداً، حزب العدالة والتنمية الحاكم لتركيا)، كان بإمكانه النشوء والتطور الى مجموعة سياسية مرتبطة بالدين، من حيث الفكرة والمفهوم فقط.

لسوء الحظ، لا يقوم روثرفورد ببحث مستفيض بالكامل حول هذه المقارنات التاريخية الغنية. بدلاً من ذلك، فإنه يدرس بشكل مكثف أربع مفكرين إسلاميين – يوسف القرضاوي، طارق البشري، أحمد كمال أبو المجد، ومحمد سليم العوا – الذين يزعم بأنهم أثروا على فكر الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن هذا النقاش سيكون ذي قيمة إستثنائية بالنسبة لغير الناطقين بالعربية، الذين لن يكون لهم، بخلاف ذلك، مجال الوصول الى عمل هؤلاء المفكرين، فإن روثرفورد يبالغ في التعبير عن تأثيرهم. بالنسبة لهذه المجموعة، فإن الغربيين أكثر تآلفاً مع القرضاوي، ضيف برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة الشعبية للغاية. فالقرضاوي يؤيد معاملة جميع الإسرائيليين كأهداف مشروعة للمفجرين الإنتحاريين (بما أنهم جميعاً يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي) لكنه يحمل مواقف تقدمية بخصوص القوانين العائلية، وضع المرأة، الإصلاح السياسي (قال مؤخراً لموظفي الحكومة المصريين بأن يصلوا أقل لتحسين إنتاجيتهم). أما الأمر المركزي بخصوص فكر المنظرين الأربع، بحسب روثرفورد، فهو التفسير المرن للشريعة تحديداً. وعلى خلاف الطالبان في أفغانستان أو الوهابيين في العربية السعودية، يزعم روثرفورد، فإن الإخوان المسلمين مهتمون بتأسيس دولة مبنية ليس فقط على قراءة صارمة للقانون الإسلامي وإنما على المبادئ التي هي من وحي هذا القانون المتضمنة للحداثة والمنسجمة معها.

إن روثرفورد واثق للغاية بهذا التفسير بحيث أنه يغفل عامداً إشارة حمراء. إن الفهم المرن للشريعة المفضل لدى القرضاوي وآخرين هو بالفعل أمر يتميز بالجاذبية، خاصة بالنسبة للجمهور الغربي، لكن هذه المرونة خطرة بصلبها. إنها، وبالتأكيد، تجعل الحياة السياسية الجيدة تصور القضايا أو المفاهيم المثيرة للجدل بصورة صدمات واسعة؛ إن القيام بذلك يضمن قدرة كبيرة على جذب الإنتباه ويترك مجالاً للمناورة السياسية. ويبدو روثرفورد غافلاً بشكل لا مبال لجهة أن هذه المفاهيم القابلة لأشكال وأنواع ومعان مختلفة للمنظرين بإمكانها أن تخدم، وبسهولة، السياسات السلطوية كما تخدم الليبرالية.فقادة النظام المصري، على سبيل المثال، يتحدثون علناً عن الإصلاح والدمقرطة، لكنهم، مع ذلك، يقومون بذلك بغموض وإلتباس كافيين لمواصلة أجندة مناهضة للديمقراطية بصلبها. وربما يكون إحتضان الإخوان لمبادئ الليبرالية أمراً موثوقاً به أكثر من إحتضان مبارك ومساعديه لها؛ فبالتأكيد، إن تفويضهم في مجلس الشعب قد ميزهم كمشرِّعين جادين وخطيرين بضغطهم على الحكومة للموافقة على تنفيذ سلسلة من القضايا السياسية المحلية والخارجية. إلا أن السؤال ما إذا كان الإخوان المسلمون ليبراليين حقيقة هو سؤال إختباري لن يتمكن المحللون من الإجابة عليه حتى يحكم هؤلاء فعلاً. ففي السنوات الأخيرة، إستُخدمت مناقشات كتلك التي لروثفورد لصنع قضية تقول بوجوب الإرتباط مع الإخوان المسلمين بصفتها قوة تقدمية لأجل تحقيق الحداثة والتغيير السياسي. مع ذلك، وحتى الآن، لا يزال إلتزام الإسلاميين المزعوم أمراً معلناً بشكل أكيد من غير دليل أو إثبات أكثر منه حقيقة.

مساعدة قانونية

إن الأمر الأكثر إقناعاً هو درس روثرفورد لكفاح القضاء المصري الجاري حالياً للمحافظة على إمتيازاته وصلاحياته المؤسساتية المطلقة في وضع الأحكام والقوانين، فمقاومة القضاء تظهر، بالفعل، كيف أن جماعة متسلحة بمبادئ ليبرالية بإمكانها الإحتفاظ بنظام تحت المراقبة والتدقيق. ورغم أن إسلاميي مصر نالوا حجماً ضخماً من الإهتمام من قبل صناع السياسة، الباحثين، والصحافيين في السنوات الأخيرة، فقد لعبت سلطة البلاد القضائية، ولعقود، دوراً حاسماً في دفع الجدل قدماً بخصوص السلطة والشرعية في نظام مصر السياسي. وفي عام 1969، هاجم جمال عبد الناصر، مباشرة، إستقلالية القضاء وسعى الى تأسيس قضاء أكثر تسييساً و إذعاناً. وقام بحل هيئة " نادي القضاة" المؤثرة وأنشأ " مجلس القضاء الأعلى"، مانحاً الحكومة السيطرة على تعيينات وترقية القضاة. كانت الإستراتيجية فعالة، لكن الى حد ما فقط. فمقاومة القضاة المستمرة لأن يكونوا مسيسين أجبر الحكومة على تأسيس نظام قضائي موازٍ مجهز بفريق قضاة متعاطفين مع النظام: محاكم أمن الدولة، ومحاكم أمن الدولة العليا. مع ذلك، إستمرت محاكم مصر النظامية بتقييد الدولة المصرية بطرق مختلفة. فمنذ الثمانينات، والمحكمة الدستورية العليا تجبر الحكومة على إعادة كتابة القوانين البلاد الإنتخابية مرات عدة، مصدرين أحكاماً، وبشكل متكرر، تقول بأن الحكومة قد إنتهكت الدستور. أما في العام 2005، فقد طالب "نادي القضاة" بوجوب أن يقوم هو وليس وزارة الداخلية بمراقبة الإنتخابات البرلمانية، وأجبر الحكومة على إجراء إنتخابات

تلك السنة في ثلاث دورات وخفض عدد أماكن الإقتراع من 54000 مركز الى 9000، بحيث تمكن قضاة البلاد الـ 8000 من مراقبة عملية التصويت.
في كل الأحوال، وكما هو الحال مع معظم الأمور في مصر، هناك حدود لسلطة القضاة. فإبان ربيع 2006، وفي إثبات صادم للتعجرف الرسمي، قام سفاكون من وزارة الداخلية وجنود قوات الأمن المركزي شبه العسكرية بضرب داعمي القضاء الذين كانوا يتظاهرون في شوارع قلب المدينة القاهرية. أما السبب التقريبي للمواجهة فكان مصير القاضيين المحترمين هشام بستويسي ومحمود مكي، اللذان خاطرا بفقدان مقعديهما في محكمة الإستئناف العليا المصرية بعد قيامهما بإتهام الحكومة بالغش والإحتيال في إنتخابات 2005 البرلمانية. إلا أن بالإمكان تقصي جذور النزاع وصولاً الى محاولات الحكومة المستمرة لتسييس الجسم القضائي والى جهود القضاة بالتصدي لأجل الإستقلال القضائي وحكم القانون.
وقد تم نزع فتيل الأزمة في النهاية. إذ عوقب بستويسي عقوبة بسيطة، أما مكي فقد بُرِّئ، وقامت الحكومة بعروض تجميلية رداً على المطالب القضائية. أما النتيجة فلم تكن مرضية للقضاة أو المعارضة، لكنها بالكاد زعزعت أهمية مبدأ فعاليتهم المتمثل بالممارسات النضالية لتحقيق أهدافهم: إذ أثبت قضاة مصر بأنه كان بإمكانهم التصرف، وبطرق عدة، كضمير للشعب المصري، إذ أن كثير منهم هم ممن يريدون مستقبلاً أكثر إنفتاحاً وديمقراطية. فمن دون أن يكونوا حزبيين هم أنفسهم أو يتدفقون الى الشوارع كما يفعل محامو باكستان بإنتظام، فإن بإمكان قضاة مصر المساعدة بتشكيل مستقبل مصر السياسي.

عمل قطاع الأعمال

الجزء الأخير من درس روثرفورد لقوى المعارضة في مصر، وربما الأقل قدرة على الإقناع، تتعلق بمجتمع الأعمال في البلاد. فالرؤية التقليدية تتمسك بالفكرة القائلة بأن هؤلاء المتحركين والهزازين للمجتمع يضمنون ثرواتهم عن طريق العمل في قلب قطاع الأعمال والحياة السياسية؛ إن قادة قطاع الأعمال ليسوا زبائن النظام الى حد أن يكونوا بمثابة مكونات مكملة له. فما يدعى بفريق الحلم الإقتصادي لرئيس الوزراء أحمد نظيف – رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة؛ محمود محي الدين، وزير الإستثمار؛ ويوسف بطرس غالي، وزير المالية- الذي كان موجِّهاً لسياسة مصر الإقتصادية منذ عام 2004، مرتبط بشكل وثيق بجمال مبارك، أحد أبناء الرئيس، وريثه الإفتراضي، ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم. وقد أصبح هذا الحزب نفسه، والى حد كبير جداً، حزب الأعمال الكبيرة، معتمداً على كبار أعضاء صفوفه من نخبة رجال الأعمال مثل أحمد العز، قطب مصر في مجال صناعة الفولاذ، وطاهر حلمي، رئيس غرفة التجارة الأميركية في مصر. إن الخطوط المبهمة بين القطاع الخاص والصف السياسي ليست من صنع جمال مبارك بالتحديد؛ فالعملية بدأت مع إنفتاح الرئيس الأسبق أنور السادات وإستمرت بظل حكم حسني مبارك. أما الإرتباط الوثيق بين الحزب الديمقراطي الوطني ومجتمع الأعمال الكبير اليوم فهو، وببساطة، النتيجة المنطقية لعملية بدأت قبل 30 عاماً.
ومع ذلك لا يزال روثرفورد يرى قطاع الأعمال الكبير لمصر بشكل مختلف، يراه كلوبي فعال أكثر فأكثر يمجد الإصلاحات الليبرالية أكثر منه كجزء حيوي من النظام. وكدليل على ذلك، يشير روثرفورد الى حقيقة نمو قطاع مصر الخاص بشكل لا بأس به منذ تنفيذ السادات لسياسة الإنفتاح – فبحسب بعض المحللين، يشكل القطاع الخاص الآن 70 % من الإنتاج المحلي للبلاد – بحيث أن البلاد أصبحت صديقة للإستثمار، وبأنها تفتخر بضريبة ثابتة لا تتغير، وبأن خصخصة مصانع الدولة قد تم تنظيمها في السنوات الأخيرة. هذا الأمر غير مقنع، ليس أقله بسبب إستشراف روثرفورد لدور صندوق النقد الدولي، الذي حث القاهرة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات على مواصلة إصلاحات لإقتصادية ليبرالية. لقد كان الإخوان المسلمون، أكثر من أي لاعب آخر، هم من قيدوا صناعة السياسة الإقتصادية للحكومة المصرية. فمصالح جبابرة مصر الصناعيين قد تكون خُدمت من جراء الإصلاحات التي كانت الحكومة المصرية مجبرة على الشروع بها، لكن هذا الأمر بالكاد يجعلهم إصلاحيين أو ليبراليين. إنهم يرحبون بتحديث أجهزة الدولة الإقتصادية والإدارية فقط لأن ذلك يسمح لهم بإستخدام مواقعهم الإمتيازية للإستفادة الى أقصى حد من العولمة.

الى الأبد أكثر

بالنسبة لروثرفورد، يميل المحللون الغربيون لأن يكونوا متشككين بخصوص نوايا مجتمع الأعمال المصري لأنهم عاجزون عن التفكير بالمفاهيم الليبرالية والديمقراطية بصفتها مفاهيم متمايزة. فإذا ما فصل المرء الإثنين، بحسب ما سيقول روثرفورد، فإنه يجب أن يصبح واضحاً بأن الإخوان المسلمين، السلطة القضائية، ومجتمع الأعمال، هم، بالفعل، فاعلين ليبراليين في مصر. فمصر بعد مبارك تجعل من الواضح جداً بأنه ليس هناك من مجموعة واحدة من هذه المجموعات مهتمة جداً بالديمقراطية، لكنها تعرض الى أن نوعاً من الليبرالية الشاملة تبرز من جهودهم المنفصلة لوضع حد للسياسات المفترسة للدولة المصرية. وإذا ما إستمروا بفرض تأثير كهذا، يحتج روثر فورد قائلاً، فذات يوم سيتمكنون من أن يصبحوا محفزين لنظام مصر السلطوي الحالي ليصبح نظاماً سياسياً ليبرالياً، إن لم يكن ديمقراطياً.

ومع ما هو معلوم من الحالة الحالية للحياة السياسية في مصر، فإن رؤية روثرفورد بخصوص نظام ليبرالي غير ديمقراطي سيكون تطوراً هائلاً. في كل الأحوال، وبقدرتها على إجتذاب الإهتمام كما هي، فإن النماذج والعمليات الأساسية والجوهرية للحياة السياسية المصرية لن تسمح لهذه الرؤية بالتحقق. وبحسب إعتراف روثرفورد، بعد فترة قصيرة من الإنفتاح السياسي النسبي ما بين 2003 وأوائل 2005، فإن المجال السياسي المتوفر للمعارضة المصرية قد أغلق بشكل بارز. فأصحاب الصفحات الإليكترونية، الصحافيين، المحررين، والناشطين في مجال الديمقراطية وكذلك القضاة، قد تمت مضايقتهم، كما إعتُقلوا، ضُربوا، إغتصبوا، وفي واحدة من الحالات البارزة بشدة، طردوا من البلاد. وقد شاهد المراقبون لمصر إنفتاحات وإنغلاقات كهذه للمجال الشعبي مرات عدة من قبل، بظل حكم ناصر، سادات، ومبارك.إلا أن الجولة الأخيرة من القمع مختلفة؛ فبالنسبة لأداء الإنفتاح لدراما ما بعد حسني مبارك، فإن ذلك يعرض الى أن النظام المقبل سيشبه تماماً نظام اليوم. وهذا الأمر مرجح خاصة بما أن بالإمكان التوقع من قائد مصر الجديد، سواء كان جمال مبارك أم لا، تدشين ولايته بإتخاذ خطوات لتوحيد سلطته. وتماماً كما وعد السادات ومبارك أولاً ببيئة سياسية أكثر إنفتاحاً لكسب مودة الشعب لكن ليتم النكث بالوعد بعدها بسرعة، فإن رئيس مصر المقبل سيتخذ إجراءات صارمة ما أن يهدد الإنفتاح بالتحول الى تحدٍ سياسي – مدخل من السهل تلبيته في مصر.

وكحال مؤيدي التغيير في فترات سابقة، لن يكون الإخوان المسلمون، السلطة القضائية، القطاع الخاص، وجماعات أخرى ذات عقلية إصلاحية في مصر قادرين على كبح وتقييد الدولة بالطريقة التي يعرضها روثرفورد. فالحكومة المصرية مختلفة عن أنظمة أوروبا الشرقية والوسطى الشيوعية في 1989، التي كانت ترزح تحت ثقل تناقضاتها الداخلية؛ إنها أقوى وأكثر مرونة مما يعتقد روثرفورد. إن السلطوية لن تحكم مصر الى الأبد. لكن مع تتبع سجل يصل الى 7000 عام الآن، فيمكن أن تظل مصر قاعدة عامة مفترضة للأرض لوقت طويل مقبل.